

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة إلى التجار و رجال الأعمال الشرفاء في سوريا

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمْرِهِ فَيَمَّا أَفْتَاهُ وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ وَعَنْ جَسَمِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ) [رواه الترمذي وصححه]

نظراً للحظة التاريخية الحرجة التي تمر بها البلاد والتي ستتمخض عن واقع جديد ستجني ثماره أو ويلاته الأجيال الحاضرة والقادمة، وآخذين بعين الاعتبار الدور الحيوي والتاريخي الذي يتوجب على التجار ورجال الأعمال لعبه بحكم كونهم عصباً أساسياً للإقتصاد والمجتمع المدني في سورية، وما يترتب على هذا الدور من مسؤولية أخلاقية و تاريخية أمام الله والمجتمع، فقد وجدنا لزاماً علينا أن ننبهكم للحقائق الآتية:

- تجاوزت الثورة السورية المباركة نقطة اللاعودة بفضل الله تعالى، والتغيير قادم بإذنه تعالى، وتبقى الإشكالية في الكيفية، والوقت اللازم والتكلفة البشرية والإقتصادية.
- كلما تأخرت الثورة السورية في تغيير النظام كلما ارتفعت التكلفة البشرية والإقتصادية للتغيير، وطال أمد الركود الإقتصادي الذي تعيشه البلاد نظراً لعجز النظام عن اتخاذ أي إجراءات فعلية وفعالة على أرض الواقع تنعش إقتصاداً كان في الأصل ضعيفاً وفاسداً وراكداً قبل بداية الأحداث.
- الشارع السوري يريد التغيير: بما في ذلك شرائح الشعب التي ما تزال صامته بسبب الخوف من المجهول أو الحسابات قصيرة الأمد.
- أدت الأزمة الحالية إلى حالة إستقطاب كبيرة في المجتمع السوري بين أغلبية معارضة للنظام وأقلية مؤيدة له، وقد بدأ الشعب بمحاسبة الذين ارتموا في أحضان النظام ومقاطعتهم إقتصادياً وإجتماعياً، وهذه المقاطعة ستستمر حتى بعد سقوط النظام إن شاء الله.
- أثبت النظام الحالي عجزه أحياناً وعدم رغبته غالباً في إحداث تغييرات إقتصادية حقيقية من شأنها إنعاش الوضع المعيشي وبناء إقتصاد حقيقي وعصري يلي حاجات المواطن السوري الطامح أبداً إلى الأفضل، ويمكّن البلاد من مواكبة المتغيرات الدولية والاستفادة.
- نجاح الثورة السورية إن شاء الله سيفتح المجال أمام تغييرات إقتصادية أصبحت حيوية وملحة منذ زمن بعيد، وسيعيد قيادة الدفة للإقتصادية و التجارية و المالية للبلاد إلى أيدي أولي الكفاءات والنزاهة من أهلها، كما سيساعد على عودة سورية إلى المجتمع الدولي بما في ذلك الأسواق العالمية (الغربية بشكل خاص و لا سيما بعد السلوك الغوغائي الأرعن لوزير الخارجية الذي ينم عن قصر نظر وقلة اعتبار للمصلحة العامة)، و هذا من شأنه إنعاش الإقتصاد السوري و زيادة الإستثمارات الأجنبية.
- عدم نجاح الثورة لا قدر الله و استمرار النظام بسياسته الأمنية القمعية سيقود إلى مزيد من الركود الإقتصادي، والعزلة الدولية مع ما يترافق من عقوبات إقتصادية.
- سيؤدي إخماد الثورة لا قدر الله إلى ترسيخ التوزيع غير العادل للثروات، وفتح سورية إقتصادياً على مصراعيها لإيران وبطريقة مجحفة بحق أهل البلد كما حصل في العراق. ومع التدهور المتوقع لليرة السورية سيصبح من الصعب حتى على أبناء الطبقة الوسطى تأمين حياة كريمة. هذه الطبقة التي من المفترض أن تكون المحرك الحقيقي للإقتصاد.
- الخطاب "التاريخي" لوزير الخارجية المعلم فضح "معلمية" النظام حيث نسف في نصف ساعة ما تحتاج الديبلوماسية سنين طويلة لبناءه، فمسح تركيا وأوروبا من خارطة الإقتصاد السوري دون أي اعتبار لمصالح التجار ورجال الأعمال والشركات السورية، مؤكداً مرة أخرى غياب أي سياسة إقتصادية مبنية على رؤية وأسس واضحة، وأن معايير هذا النظام هي أهواء ومصالح آل أسد.

و بناءً على كل ما ورد فإننا نحيب بتجارنا ورجال الأعمال في بلدنا الحبيب أن يلعبوا الدور المرجو منهم في هذه الظروف، وقوفاً مع الحق، وتبرأً لذمتهم أمام الله والتاريخ وحرصاً على المصلحة العامة.

و نحن إذ ندعوا إلى إجراءات قد يحلو للبعض وصفها بأنها تخرب الإقتصاد، إلا أنها في حقيقة الأمر تخدم أركان إقتصاد النظام وأعوانه، وذلك بحرماته من أهم ركائز ومصادر سلطته واقتصاده: أموالنا وطاعتنا له.

لا شك أن هناك تكلفة من طرفنا و هذه التكلفة تزداد كلما تأخر إسقاط النظام، و ستزداد بشكل عام كلما تعاقبت الأجيال دون إحداث تغيير في الحكم، و ما سندفعه اليوم ثمناً لحياة كريمة ستدفعه الأجيال القادمة أضعافاً مضاعفة إن نحن فشلنا.

بعض المقترحات لمحاربة النظام إقتصادياً و إضعافه:

- إعلان موقف واضح من الثورة أو على الأقل التلميح له بما في ذلك من رفع لمعنويات الشعب.
- غض الطرف عن الموظفين والعاملين المشاركين في المظاهرات وإعانتهم إن أمكن.
- سحب الأرصدة من المصارف الحكومية، وتأمينها داخل أو خارج البلد، بما يضمن استقلالية المال واستمرارية الأعمال.
- استثمار المدخرات بتحويلها إلى عملات صعبة للحفاظ على قيمتها نظراً لتدهور سعر الليرة، واضعافاً لاقتصاد النظام.
- المشاركة بالإضرابات التي يُنادى إليها كلما أمكن ذلك.
- الامتناع عن دفع فواتير الخدمات العامة و الضرائب تعويضاً لما سرقه النظام في مواقع أخرى وتعبيراً عن العصيان المدني المشروع وحتى نقطع تدفق أموالنا إلى جيوب النظام.
- المشاركة في التكافل الاجتماعي مع بقية أفراد الشعب وهذا أهم عنصر في ثورتنا.
- مقاطعة جميع المؤسسات الخاصة التابعة لأنصار النظام ولا سيما شركات رامي مخلوف.

إنهاء النظام إقتصادياً هو أقصر و أسلم و أرخص طريق لإسقاطه، و أنتم رأس حربة الشعب لتحقيق هذا الهدف، فلا تخذلونا و تخذلوا أنفسكم.

المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص

www.homsrevolution.wordpress.com

الخميس 2011/6/30